

وضعية سوق العمل في خضم السياسة التنموية المحلية

- مقارنة سوسيو-اقتصادية -

The State of the Labor Market in the Context of Local Development Policy: -A Socioeconomic Approach-

ط.د. موزونة محمد الأمين¹، أ.د. حجال سعود²

¹ مخبر المؤسسة الصناعية والمجتمع في الجزائر، جامعة أبوبكر بلقايد-تلمسان- (الجزائر)،

amine.48univer@gmail.com

tlemcen2002@gmail.com²

تاريخ الاستلام: 2024/06/27 تاريخ القبول: 2024/09/14 تاريخ النشر: 2024/10/01

ملخص:

نرمي من خلال هذه الورقة البحثية إلى تتبع المسار الذي اتخذته سوق العمل الجزائري، وفق محطات مختلفة و متنوعة، منذ استرجاع السيادة الوطنية و حتى العقد الثاني من الألفية الجديدة، في محاولة لفهم التفاعلات الديناميكية الحاصلة بين البنية الاقتصادية و السياسية و الثقافية، التي تحدد بدورها ملامح سوق العمل المحلي، و سياق تطوره في ظل استراتيجيات تنموية، جاءت في بعض الأحيان كحلول ظرفية، و في أحيان أخرى كروى استشرافية قصيرة و متوسطة الأمد، و التي تأثرت بدورها بشكل واضح بالتقلبات الداخلية و العالمية التي مست الجزائر. الكلمات المفتاحية: سوق العمل، التنمية المحلية، القوى العاملة، العمل المأجور، الشباب، البطالة.

Abstract:

This research paper delves into the intricate evolution of Algeria's labor market across various periods, spanning from the nation's independence to the second decade of the new millennium. The overarching objective is to decipher the dynamic interplay between the economic, political, and cultural structures that have shaped Algeria's labor market landscape. We aim to unravel the contextual factors that have influenced the market's trajectory amidst a spectrum of development strategies, ranging from ad hoc solutions to short- and medium-term visionary approaches. These strategies, in turn, have been profoundly impacted by the internal and global fluctuations that have characterized Algeria's socio-economic landscape.

Keywords: labor market, development, labor force, wage labor, youth, unemployment

*المؤلف المرسل: موزونة محمد الأمين

1. مقدمة

- يعد سوق العمل في الجزائر ميدانا معقدا، يتأثر بتفاعلات اجتماعية و

اقتصادية متشابكة، انه ليس مجرد مكان لتبادل الخدمات، والموارد البشرية ، بل هو نظام يعكس هياكل السلطة والتبعية في المجتمع، فمن خلال التحليل السوسيولوجي، ندرك أن فهم سوق العمل لن يتم بمجرد عرض الأرقام الإحصائية وحسب، بل بمعرفة كيفية توزيع القوى والموارد والفرص داخل البنية الاجتماعية، و عليه سنحاول في هذا المجهود العلمي، تفكيك سوق العمل الجزائري لمجموعة من التفاصيل التي نجدها مهمة لهدف فهمه بشكل أوضح.

- إن سوق العمل في الجزائر لا يملك نقطة توازن واحدة، وإنما عدة نقاط

متفرقة، ففي واقع الأمر يمثل " مجموعة من الأسواق " ، فمن خلال تجزئته و تفيء جملة الفاعلين الاجتماعيين المشكلين للمشهد السوسيو-اقتصادي ضمنه، فإنه ينقسم إلى (سوق عمل خريجي الجامعات ، سوق خريجي مراكز التكوين المهني ، سوق القوى العاملة الغير مؤهلة ، سوق العمل النسوي...الخ) ، و منه تقتضي مهمة التعامل مع الإشكاليات التي تطرحها هذه الأسواق، و محاولة فهم التحديات التي تبرز عن كل سوق عمل فرعي ، تحديد الموقف تجاهها بوضوح ، أي بمعنى آخر، ما هو الدور الذي يراد للفئات الاجتماعية أن تلعبه في مسألة النشاط المهني؟ ، و محاولة التقدم بالعمل العلمي السوسيو-اقتصادي لتجاوز الإشكاليات الكلاسيكية ، و التساؤل بدلها عن منطلق الهندسة الاجتماعية حول نقطة الاستثمار في رأس المال البشري ، و عن موقعه و حجم الحيز الذي يشغله ضمن المخطط لدى الجهات الفاعلة .

- فقد شهد سوق العمل في الجزائر، تغيرات عديدة في خضم السياسات

التنموية منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا، نتيجة للتحويل الذي عرفه العمل المجاور، وما تبعه من تغيرات ملحوظة في بنية اليد العاملة، والمرتبطة هي الأخرى بالظروف الاجتماعية،الاقتصادية،والسياسية التي مر بها المجتمع الجزائري ، لهذا سنحاول أن نقدم صورة " بانورامية " عن سوق العمل المحلي، وفق محطات تاريخية مختلفة .

2. مرحلة الستينيات

*سوق عمل تحت عقد اجتماعي جديد

- إتخذت السلطة الجزائرية بعد الاستقلال توجهها حداثيا، كان الغرض منه

إلحاق الجزائر بالركب الأممي، من الجانب الاقتصادي و الاجتماعي، من خلال تطبيق سياسة تنمية تعتمد على تبني النهج الاشتراكي ، الذي يقدم الجانب الاجتماعي عن العقلنة وفق المبادئ الاقتصادية ، بحيث تتحكم بموجبه الدولة في ملكية وسائل الإنتاج، وتركز فيه السياسة الوطنية على تأمين الحقوق الاجتماعية من ضمان الشغل، مجانية الصحة، التربية و التعليم ، الحق في السكن..الخ، في مقابل احتكار السلطة السياسية للقيادة، والحريات السياسية وحرية التعبير، نقرأ هذه السياسة في بعدها السوسيولوجي حسب تعبير علي الكنز على أنها بمثابة "عقد اجتماعي يتنازل فيه الأول عن الحقوق السياسية للثاني، الذي بدوره يضمن الحقوق الاجتماعية، أي الأمن في مقابل الحرية" (El Kenz,

وضعية سوق العمل في خضم السياسة التنموية المحلية

- مقارنة سوسيو إقتصادية -

(11, p. 1989 ، نستخلص من العقد الاجتماعي، أن أي حراك احتجاجي تبادر به شريحة اجتماعية يصبح في خانة المحظور آنذاك، باعتبار أن الدولة هي الضامنة لجميع الحقوق، بما فيها حق الشغل، لقد اتجه سوق العمل نحو وجهة اجتماعية، تعتمد على تلبية الطلب الاجتماعي لشريحة اجتماعية واسعة من طالبي الشغل، الذين خرجوا من حرب تحريرية طويلة الأمد ، عانوا على إثرها من تدني مستواهم التعليمي، وانتشار الأمية والبطالة التي بلغت في سنة " 1966 حدود 34%"، حيث وصل عدد البطالين إلى 2078000 بطل" (Hammouda & Lassassi, 2012, p. 108)

- بدأ سوق العمل يتجه إلى تبني الجزأة التدريجية، خاصة بعد خروج الكوادر

الفرنسية من تسيير دواليب الدولة الجزائرية، التي كانت تراهن فرنسا على فشلها، نتيجة ضعف مستوى تأهيل الإطارات الجزائرية، "فقد صدرت سلسلة من التأميمات المرتجلة دون أي إعداد مسبق وشكلت لجان للتسيير لم تكن تتوفر فيها أية مواصفات ضرورية، وبدأت مؤسسات الجمهورية تترنح بين الحكم الفردي وبين الشعبوية" (الراسي، 2008، صفحة 266)، أي لم تستند التعيينات إلى مبدأ

"الفرد المناسب في المكان المناسب"، بقدر ما كانت تهدف إلى ملئ الفراغ الإداري،

و لو على حساب الكفاءة في التسيير، و بذلك أسندت مناصب اتخاذ القرار، في عديد الإدارات الجزائرية لأفراد لا تسمح أهليتهم في التكوين بتسييرها وفق مبادئ الرشاد و الحوكمة .

- و لغرض سد النقص في اليد العاملة المؤهلة، اعتمدت الدولة الجزائرية على

إنشاء مكاتب لليد العاملة، تكمن مهمتها في محاولة خلق التوازن في سوق العمل فيما يخص حراك اليد العاملة ، بتسطير سياسة فعالة إزاء جلب وتصدير اليد العاملة، حيث تم تصدير طاقات بشرية إلى أوروبا لغرض التكوين، وبالمقابل جلبت إليها إطارات وتقنيين أجانب، حتى يتم الاستفادة من خبراتهم في مجال التسيير.

-أما عن ميدان التشغيل فإننا نسجل "تطور مؤشرات التشغيل للفترة ما بين

1966-1969م فقد قفزت الفئة النشيطة من 2565000 إلى 2912000 وانتقل عدد المشتغلين من 1682000 إلى 850000 كما انخفض معدل البطالة من 33% إلى 30% وتطورت نسبة التشغيل من 43% إلى 50%." (العايب و دادي، 2010، صفحة 166)، لقد تم خلق مناصب شغل خارج القطاع الزراعي ، رافق هذه الخطى ارتفاع تدريجي في أسعار المواد الأولية على الساحة الدولية ، مما ساعد في تقديم المشروع المطروح على اعتبار أن الجزائر احد المصدرين للنفط ، في ذات السياق استحدثت منشآت صناعية و أصلحت أخرى ، لغرض الاستجابة لمتطلبات سياسة الصناعات المصنعة، التي كانت تهدف في الأساس إلى تحديث المجتمع الجزائري عن طريق المصنع، وما يحمله من معايير وقيم ثقافية عصرية، حيث سخرت العائدات النفطية آنذاك لتمويل الاستثمارات الصناعية الكبرى، أصبحت السلطة بفضل سياسة الريع البترولي في علاقة " زبونية " مع المواطن، باعتبارها الموزع للثروة، و تحولت الأجور من علاقة تعاقدية بين طرفي عقد العمل إلى علاقة تبعية بين الأجير والدولة، هذه الأخيرة كانت تسعى دوما إلى خلق الشغل الدائم،

الذي يحمي كرامة المواطن تحت شعار من " أجل حياة أفضل " ، كما نلاحظ في هذه الفترة أن القطاع الخاص كان دوره هامشيا في مجال التشغيل.

3.مرحلة السبعينيات

* إنتعاش سوق العمل بتسريع وتيرة التنمية

- تعتبر فترة السبعينات أحسن فترة في التنمية المحلية، حيث تطور التشغيل

بصفة كبيرة في القطاع الاقتصادي العمومي ، الذي ظل ولفترة طويلة أهم مجال لخلق الشغل ، و في إطار تفعيل السياسة الاجتماعية السالفة الذكر، اعتمدت السلطة السياسية المتمثلة في الزعامة " البومدينية " ، على تفعيل تجربة التنمية الاشتراكية، تحت غطاء مداخل هامة من الربيع البترولي، فاتجه سوق العمل وجهة اجتماعية أكثر منها اقتصادية، بتعزيز القيم " الجماعية " ، حيث أعتبر العمل حقا للجميع بدون استثناء.

- حركت هذه الموجة سوق العمل بصورة إيجابية، حيث عرفت هذه المرحلة

ارتفاع معدل توظيف مختلف أصناف القوى العاملة ، لهدف تسيير المنشآت بطاقتها التشغيلية القصوى، و بالتالي رفع نسبة العائد المنتظر للاقتصاد الوطني ، لكن سرعان ما اتضح أن عملية التوظيف التي شهدتها المنشآت لم تأسس على تقدير معدل الإنتاجية المطلوب من العامل، و إنما جاءت استجابة لتلبية الطلب الاجتماعي لقسم عريض من طالبي الشغل ، هكذا استقطبت المؤسسات الصناعية الكبرى أعدادا هائلة من طالبي الشغل، الذين تم توظيفهم في مناصب عمل دائمة، بأعداد تفوق طاقة استيعاب المؤسسة مما خلق بطالة مقنعة، كان الأجر فيها مضمونا إلى حد كبير، لاسيما بعد ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية سنة 1973م، رافقتها امتيازات مادية و اجتماعية معتبرة للقوى العاملة ، " فيما يتعلق بالتشغيل وعلى الرغم من أن معدلات البطالة انخفضت من 33% سنة 1966م إلى 11% سنة 1975م،

إلا انه لم يكن في الحقيقة ليعبر عن كفاءة في الاستخدام، حيث طغت السياسة الاجتماعية على السياسة

الاقتصادية، ونتج عن ممارسة شعار (العمل حق للجميع) تكديس العمال في الشركات والمزارع وتدنى بذلك مستوى الإنتاجية في ظل بطالة خفية أو مقنعة" (حسين، 2013، صفحة 430.431)، نشهد في هذه الفترة انتعاش العمل التطوعي في سوق العمل، تحت غطاء تقديم مساهمة نشطة شبابية بالمجان، في إطار الأعمال ذات المنفعة العامة، تقويها روح التضامن الوطني بين أفراد المجتمع وخدمة للطبقات الشعبية، هكذا بدأت الأعمال والانجازات الكبرى كالسد الأخضر، و الطريق الصحراوي شمال -جنوب، وعدة مشاريع أخرى منجزة خاصة من طرف فئة الشباب ، الذين كانوا أدوات تنفيذية للنظام السياسي، لغرض تطوير المجتمع والخروج من دائرة التخلف، ومن ثم الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة، و في خضم هذه الظروف تكرست في سوق العمل عقلية

" البايك " ، فأصبح الفرد ينظر إلى مؤسسات الدولة على أنها ملك عمومي، له حق التصرف فيها، و يقيم ما تعطيه له

الدولة من موارد وامتيازات مادية واجتماعية لا غير، وفي بعض الأحيان دون مقابل، أي بدون عمل بمفهوم فائض

القيمة، مما خلق روح " الإتكالية " ، حيث أصبحت من الرواسب الثقافية التي لا يمكن التنازل عنها، هذا الأمر مرده إلى

وضعية سوق العمل في خضم السياسة التنموية المحلية

- مقارنة سوسيو إقتصادية -

ثقافة الريع البترولي، التي جعلت الجزائريين ينتظرون من الدولة أن تعطيهم العمل باعتبار ذلك حقهم من الريع لا أكثر، "هذه الظاهرة خلقت في النسيج الاجتماعي تراتبية اجتماعية جديدة تركز على العلاقات الزبونية، هذه التراتبية لا تحددها قوة العمل، الملكية، الكد والجدارة والمثابرة، بقدر ما يحددها الريع وكيفية الاستفادة منه" (قندوسي، 2005، صفحة 173).

- نلاحظ في هذه الفترة إعادة تفعيل تجربة مكاتب اليد العاملة ، بمقتضى

القرار الوزاري المؤرخ في 15 سبتمبر 1975م ، الذي جعل منها أداة فعالة في توظيف الباحثين عن الشغل، حتى أصبحت البطالة غير حاضرة في المخيال الاجتماعي.

4.مرحلة الثمانينيات

* إنتقال سوق العمل تدريجيا إلى إقتصاد السوق

- ارتفعت وتيرة التشغيل بالموازاة مع حجم الاستثمارات إلى غاية نهاية

المخطط الخماسي الثاني، حيث تم خلق ما يعادل 140.000 منصب عمل سنويا، وبالمقابل انخفضت نسبة البطالة من 33% سنة 1967 إلى 16.5% سنة 1985 (العايب و دادي، 2010، صفحة 188)

- استمر الوضع على هذه الشاكلة، و الذي رافقه ارتفاع معدل التشبع الذي

عرفته المؤسسات العمومية في ما يخص اليد العاملة ، لكن دون تحقيق العائد المنشود، ما جعل الميزان الاقتصادي للمنشآت يترنح نحو السالب أكثر منه إلى الموجب ، تم تغطية العجز المسجل على مستوى الوحدات الاقتصادية بواسطة الريع كمحاولة لتدارك الوضع و احتواء العدد الزائد عن الحاجة من العمال في المؤسسات الاقتصادية .

- سار المخطط الخماسي الأول 1980-1984م، على استكمال تطبيق النهج

الاشتراكي بإعطاء الدور المركزي للقطاع العمومي في خلق الشغل، مع تأكيد دور القطاع الخاص في الظفر بحصته من القوى العاملة، التي تركزت في قطاعات محدودة، كالبناء والأشغال العمومية، بنوع من الاحتشام، فقد ظلت السلطة السياسية بأجهزتها البيروقراطية، تتحكم في عجلة الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، إذ كان الرجل السياسي يتدخل في سوق العمل، سواء عن طريق ممثليه في المجالس المحلية المنتخبة، أو من طرف مديري الأجهزة المرتبطة بسوق العمل، ويستمر تدخله حتى في تسيير المؤسسات، فطغى مرة أخرى البعد الاجتماعي على البعد الاقتصادي من خلال :

توظيف عدد كبير من العمال الذي كان يتجاوز إمكانيات المؤسسة في التشغيل بكثير، توزيع أجور سياسية على

العمال وليست أجورا اقتصادية، فلم يكن يأخذ بعين الاعتبار القوانين الاقتصادية، لا في عملية التشغيل ولا في

توزيع الأجور، ولا في فتح وإغلاق المؤسسة، ولا في الإنتاج، فالعائد الاقتصادي في نمط اقتصاد الريع لا يرتبط

بالضرورة بالعمل والاجتهاد"

(قندوسي، 2005، صفحة 171)

- شرعت الوصاية في منتصف الثمانينات، بتطبيق مخطط إصلاحات هيكلية

في الاقتصاد الوطني، بسبب المشاكل التنظيمية التي ظهرت على مستوى المنشآت، و صعوبة تسييرها نظرا لحجمها الكبير، و التكلفة الإنتاجية العالية التي كانت تسجلها، تزامن تطبيق الإصلاحات مع تردي الأوضاع الاقتصادية منتصف الثمانينات، و انخفاض سعر النفط ، فأصبح من غير الممكن على السلطات المعنية تغطية العجز الذي عرفتة المنشآت، خاصة مع ارتفاع حجم الديون و عجز تسديدها،

"إن تدهور أوضاع التشغيل جاء نتاجا لعدة إرهابات سابقة ، المنجرة أساسا عن الأداء السلي لجمل وحدات القطاع العام، في الوقت الذي سجلت فيه الساحة الاقتصادية غياب سياسة تشغيل طويلة الأمد، تربط بين معدل نمو الفئة النشيطة وقياس الطاقة الاستيعابية للمؤسسات العمومية في مسألة اليد العاملة " (العايب و دادى، 2010، صفحة 190)

-لقد شهد النصف الثاني من فترة الثمانينات تغيرا ملحوظا في سوق العمل،

بدءا باستمرار موجة الغضب الشبابي، التي انطلقت شرارتها في بداية الثمانينات واستمرت إلى نهايتها بدوافع متعددة، منها ما هو ثقافي ومنها ما هو اجتماعي واقتصادي، خاصة عندما بدأت مؤشرات فشل السياسات التنموية السابقة تلوح في الأفق، انطلاقا من عجز المؤسسات الاقتصادية من الناحية المالية، و تباطؤ في مؤشرات التشغيل، وبالتالي زيادة محسوسة في نسبة البطالة، مع الإلغاء التدريجي لضمان التوظيف الكامل، حيث لوحظ في ميدان التشغيل انخفاض في وتيرة خلق مناصب العمل." ففي الفترة ما بين (1985 و 1987م) تم خلق 265.000 منصب عمل أي بنسبة انجاز قاربت 37% مقارنة بالفترة ما بين (1980 و 1984م) أين كانت نسبة الإنجازات تقارب 61% (saoudi & Djekboub, 2005, p. 13)

-لقد تدهورت معيشة المواطن الجزائري بشكل ملفت للانتباه، وتزامن ذلك مع

الانخفاض المحسوس في العائدات النفطية، بتدني أسعار البترول في السوق الدولية، ابتداء من سنة 1986م، صاحبها ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية مع ندرة بعضها في السوق المحلي، بالإضافة إلى مشاكل اجتماعية أخرى، مما إنجر عنه إحداث القطيعة مع السلطة السياسية القائمة، وكرد على الأوضاع المعيشية المزرية، وتعبيرا عن السخط والانتقام نتيجة زيادة الفوارق الاجتماعية، أصبح العداء جليا بين الحزب الحاكم من جهة والمجتمع من جهة أخرى ، كل هذا مهد لانتفاضة أكتوبر 1988م، التي اتخذت طابع العنف ضد مؤسسات الدولة ورموزها، خاصة من طرف فئة الشباب، حيث يقول عروس الزوبر: "...إن هذه الفئة دفعت ثمن فشل سياسة التوزيع، التي زاد من حدتها انخفاض العائدات النفطية التي شكلت ابرز مظاهر التبعية لسلطة تقوم على التنظيم الرأسي ناقضة أية معرفة بالمجتمع الذي قادت تحولاته فكانت انتفاضة أكتوبر مفاجئتها الكبرى" (الزبير، 1995، صفحة 184)، إن الاحتجاجات الاجتماعية في هذه الفترة تدل على أن سوق العمل أصبح يتسم بالانقسامية، بوجود طبقتين، متناقضتين، مشحونتين بالعداء لبعضهما البعض، الأولى تضم شباب الشقاء و " الحيطيست "، في أغلبهم من أبناء الطبقات الشعبية الذين يعيشون في

وضعية سوق العمل في خضم السياسة التنموية المحلية

- مقارنة سوسيو إقتصادية -

التميش، ويجدون صعوبة كبيرة في الإدماج المهني، أما الطبقة الثانية فهي تلك التي عرفت بالثراء والتفاخر، تضم بعض أبناء الموظفين الساميين، والخواص و التجار الأغنياء، لا يجدون صعوبات في سوق العمل نتيجة تدخل "المعرفة" والمحسوبية والمال في عمليات التوظيف والتكوين والترقيات.. الخ، ما يؤشر على انعدام العدالة في توزيع فرص العمل، الشيء الذي يحد من ظاهرة الحراك الاجتماعي لأبناء الأسر "معسورة" الحال من طالبي الشغل،" كما أن توزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل، يعد مطلباً اجتماعياً يحقق طموحات الأفراد والحكومات والمجتمعات، فالعدالة في سوق العمل مؤشراً إلى عملية الحراك الاجتماعي" (ساحلي، 2013، صفحة 389)

- نلاحظ في نهاية الثمانينات بداية الاهتمام بفئة الشباب، كفاعل اجتماعي أي

الانتقال من "شباب السياسة إلى سياسة الشباب"، خاصة بعدما طرحت هذه الفئة تدميرها ومعاناتها في الشارع، و تدهورت تبعاً لذلك قيمة الشهادات الجامعية، فأدرجت مسألة تشغيل الشباب ضمن أولويات السلطة السياسية آنذاك، حيث

" اتخذت الحكومة أول برنامج لتشغيل الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين

16-24 سنة يموله الصندوق المشترك للجماعات المحلية وصندوق المساعدة على تشغيل الشباب يهدف إلى خلق 200,000 منصب شغل دائم خلال سنتين فقط، لكن التحاليل السوسيو-اقتصادية بخصوص هذا البرنامج أثبتت فشله، نظراً للاستفادة القليلة منه، مقارنة بالتدفق الكبير لطالبي الشغل من جهة، وضخامة سعة تمويله من جهة أخرى، لكن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، فأعيد تسطير برنامج جديد للإدماج المهني، بعد اجتماع للعديد من الوزارات المعنية بفئة الشباب، ويهدف هذا البرنامج إلى تفضيل العمل الدائم والمنتج، خلق الشغل بأقل التكاليف، تطبيق اللامركزية فيما يخص المبادرات التي تتجه إلى خلق النشاط والشغل، تفضيل الإدماج عن طريق التكوين" 13 (Musette, 1991, p. 90).

تم في هذه الفترة تشجيع التعاونيات الشبابية، بإضفاء الطابع المحلي على مبادرات الشباب، لكن سجلت عدة عراقيل صادفت أصحاب المشاريع، منها ما هو مالي، و أخرى ذات طابع إداري بيروقراطي، ناهيك على أنها مثلت للشباب فرصة لتحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي، وليس مستقبلاً مهنياً مضموناً.

- شهدت الجزائر نهاية الثمانينات إعادة هيكلة المؤسسات ثم استقلاليتها و

خصوصيتها، الأمر الذي أدى إلى تسريح معتبر لقطاع عريض من العمال، صاحبه نمو ملحوظ لسوق عمل غير رسمي بدأ يمتص على عاتقه مختلف الصدمات الاجتماعية التي تعرض لها المجتمع، و الذي أفرز عدة ظواهر متعددة الأبعاد، سنتطرق لها بشيء من التفصيل في موطن آخر من هذا المقال.

5. مرحلة التسعينيات

* تكثيف برامج الادماج السوسيو-مهني

- في بداية التسعينيات و حتى انتصافها دخلت الجزائر في دوامة اقتصادية، بدا

المخرج المطروح لها هو التوجه إلى صندوق النقد الدولي، و الخضوع للشروط التي يفرضها نذكر منها، إعادة جدولة الميزانية و تطبيق التعديل الهيكلي للاقتصاد الوطني ، ولعل أهم ما يميز فترة التسعينات، هو الانتقال التدريجي إلى اقتصاد السوق، بعدما عرف القطاع العمومي نوعا من التدهور بسبب عجزه عن القيام بدوره الإنتاجي، و العجز في ميزانية الدولة بسبب انخفاض الإيرادات وانحطاط العملة الوطنية، الصراعات الاجتماعية التي تزايد حجمها خاصة بعد تشريع حق الإضراب في دستور 1989م ، تبع ذلك تجميد التشغيل في مؤسسات القطاع العام، و عجز القطاع الخاص محدود النشاط آنذاك عن استيعاب حجم عرض العمل في سوق، نظرا لتشبع عديدها، و انسحاب أخرى من السوق نتيجة الاضطراب الأمني في هذه الفترة، و تصاعد على إثر ذلك نشاط السوق الموازي أو الغير الرسمي الذي مثل منفذا للقوى العاملة لتحصيل دخل لها ، و بصرف النظر نحو قيمة التعليم الذي لم يعد يساهم في الترقية الاجتماعية ، فإننا نجد أن هذه الفترة بالذات فقد التكوين الجامعي فعاليته و مصداقيته في المحيط السوسيو-اقتصادي ، إذ تحول صرف المخرجات الجامعية من اليد العاملة المؤهلة نحو سوق العمل الغير الرسمي عوض ما كان يعتبر رسميا سابقا، إذ لم تعد الشهادة الجامعية لوحدها كافية للدخول إلى سوق العمل ، و شهد معدل البطالة في الجزائر أعلى مستوياته في فترة التسعينات مما صعب عملية احتوائها لاحقا ، فجاءت الخسارة مضاعفة (مادية و بشرية) نتيجة عدم تحقيق عوائد المبالغ المالية " المستثمرة " في رأس المال البشري المعد بالأساس لسوق العمل الرسمي.

- إن تفعيل تطبيق الإصلاحات الاقتصادية مرورا بإعادة هيكلة المؤسسات

واستقلاليتها ، أدى بالدولة إلى انسحابها التدريجي من سياستها السابقة، فيما يخص خلق الشغل وترقيته، كما أن استمرار تسريح عدد معتبر من اليد العاملة المحلية التي تحولت مع مرور الوقت إلى طالبة للشغل من جديد في سوق العمل الرسمي أو غير الرسمي، أثر بشكل كبير على العلاقة التي ربطت العامل المسرح بأسرته، ذلك أن " خطابات العمال المسرحين حول انقطاع الشهيرة عند الدولة ليست مرادفة فقط لنهاية عقد عمل رسمي بين طرفين، إنما هي خطابات عن تزعزع العلاقات السلطوية داخل الأسرة وعن تأثير في تلبية الحاجيات الانية لأفرادها وبداية زوال السلطة الرمزية للمسرح أمام من سبق له أن وفر لهم ولو جزئيا بعض المتطلبات " (نوار، 2014، صفحة 52) .

-أما في ميدان التشغيل نسجل الانخفاض المحسوس في مستوى خلق مناصب

العمل، وهذا لعدة أسباب منها : الانسحاب التدريجي للدولة ومن ورائها القطاع العمومي في خلق مناصب عمل قارة، و فرض صندوق النقد الدولي شروطه القاسية من أجل منح الجزائر قروضا مالية تساعد على الإقلاع مجددا في عملية التنمية، ثقل عمليات التسريح، أضف إلى ذلك تدهور الأوضاع الأمنية مما أدى إلى انفجار البطالة حيث مست قطاعاً

وضعية سوق العمل في خضم السياسة التنموية المحلية

- مقارنة سوسيو إقتصادية -

عريضاً من الشباب فمن نسبة " 23.8 % سنة 1992، إلى 24.36 % سنة 1994 ثم 27.96 % سنة 1996 ووصلت في سنة 2000 م ما يقارب 28.89%" (Revue statistique. (O.N.S), 2005, p. 52.85) . 15

- تميز سوق العمل في هذه الفترة بالطابع المؤدلج سياسيا خاصة بعد إقرار

حق التعددية النقابية المرتبطة بعالم الشغل في الجزائر ، فتأسست نقابات مستقلة تحت رؤى حزبية منافسة للاتحاد العام للعمال الجزائريين مستقطبة في ذلك فئات عمالية مختلفة، إضافة إلى هذا، فقد دخلت الجزائر في عصف غير مسبوق، ظهر فيه الحراك الاحتجاجي المسلح في صدارة يوميات المواطن، الذي عاش طيلة عشرية من الزمن في حالة " اللا أمن" في الليل كما في النهار. مما أدى إلى انسحاب بعض الفئات المهنية من سوق العمل الرسمي تحت مبررات ميسرة دينيا.

- نسجل في هذه الفترة الدخول المكثف للعنصر النسوي في سوق العمل،

حسب ما فرضه الوضع المعيشي المتدهور ، و رغم المعوقات الثقافية، " لقد عرف سوق العمل منذ بداية 1990م دخولا مكثفا للنساء في سوق العمل، أجبرتهن ظروف قاهرة على ذلك أو لأسباب اقتصادية يبررها ارتفاع تكلفة المعيشة، حيث انخفضت القدرة الشرائية لعائلات الفئة المهمشة من 45.3 % سنة 1994 إلى 42.8 % سنة 1995، وارتفاع المستوى العام للأسعار من 18.3 % سنة 1989 إلى 31.5 % سنة 1994 ليتقارب معدل البطالة النسوية مع معدل بطالة الرجال سنة 1997م" (ليلي، 1998/1999،، صفحة 28)

- و لعل ما يوضح صورة تردي أوضاع سوق العمل في هذه الفترة، هو موضوع

الجدل الذي تجلّى في الأوساط السياسية والإعلامية والأكاديمية، حول طرق إدماج الشباب في المسار المهني ونقله من ساحة البطالة أو القطاع الغير الرسمي إلى القطاع الرسمي، بإقرار برامج معدة من قبل الجهات الوصية، هذه الأخيرة بدت كحلولة ظرفية لتعديل اختلال توازن سوق العمل ، و كمنافذ مستحدثة للقوى العاملة، بعدما كان الجدل في ما سبق هذه الفترة في مستوى متقدم أكثر، و الذي انحصر حول الرؤية التي ينبغي على الجزائر تبنيها من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بين جدوى " النهج الاشتراكي"، و بين الحديث عن ضرورة إدراج و مشاركة القطاع الخاص في خلق حصة من مناصب العمل في سوق الشغل على شاكلة

"قواعد الرأسمالية"، هذا الأخير (القطاع الخاص) ، يدفعنا بدوره أن نتساءل بعمق حول محله ضمن معادلة الاقتصاد الوطني من حيث القيمة المضافة و درجة التشغيلية لديه انطلاقا من هذه الفترة و حتى وقتنا الحاضر.

- و بالعودة لسياق طرحنا، فإن المفارقة العجيبة التي نلمسها في مرحلة

التسعينيات، ومع الصورة القاتمة التي ميزتها على مختلف الأصعدة باعتبارها فترة

" اللا تنمية" بمفهومها الواسع، نلاحظ تكثيف الدولة لجهودها في ميدان تشغيل الشباب فخلقت عدة أجهزة مثل : " عقود ما قبل التشغيل المندرجة آنذاك ضمن الوكالات المحلية للتشغيل"، "المؤسسات المصغرة المندرجة ضمن

وكالات دعم تشغيل الشباب "، "القرض المصغر المسير من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر"، "الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة"، بالإضافة إلى عدة مبادرات أتت عن طريق الجماعات المحلية، كمنحة التضامن الجغرافية والأشغال ذات المنفعة العامة المندرجتين ضمن الشبكة الاجتماعية.. الخ، إلا أن مناصب الشغل التي خلقتها هذه الأجهزة المكلفة بالإدماج السوسيو-مهي لم تلبي طموحات طالبي الشغل، الغير مطابقة لمستوى تأهيلهم، يطغى عليها الطابع المؤقت، وعقود عمل محدودة المدة، و ظرفية في بعض الأحيان، غياب الروح المقاولاتية فيما يخص خلق الشغل الذاتي، إنها مؤشرات على الهشاشة المهنية التي أصبح يتصف بها سوق العمل آنذاك .

- لقد أحدثت هذه الأجهزة بتجارها المختلفة، فجوة كبيرة بين الأهداف المعلنة

من جهة، و ما كان منتظرا لدى الشباب الباحث عن الشغل، الذي يطمح إلى الاستقرار المهني ، من جهة أخرى، أدت إلى تشكيل صورة لدى الشباب بأنها تنظيمات بيروقراطية شكليا، تسير بطريقة غير عقلانية و تزامنت مع النقص الملحوظ في خلق الشغل "، و من جانب آخر لم يتوقف نزيف تسريح العمال الذي تواصل بأثر رجعي قليلا ، فقد بلغ عدد المسرحين في العام 1998 حدود 81.882 عامل ، في حين بلغ عدد العمال المسرحين في العام 1999 حدود 13.671 " (دبون و سويسبي، 2004، صفحة 109.108)

6.العقد الأول من الألفية الثالثة

*تحديات جديدة أمام سوق العمل

- نسجل في بداية الألفية الثالثة تغيرا ملحوظا في مستوى الخطاب السياسي

اتجاه المواطنين ، يتمثل في الإرادة بالتكفل بانشغالاتهم ومطالبهم المختلفة، وتزامن هذا الخطاب مع التحسن النسبي في الوضع الأمني، عن طريق مشروع المصالحة الوطنية، قابله زيادات معتبرة في سعر برميل النفط في الأسواق الدولية، و وفرة مالية في الميزانية العامة، ترجمت هذه الأرباح المالية بتفعيل مشروع برنامج الإنعاش الاقتصادي، إلا أن الواقع المحلي شهد صورة مغايرة لهذا الطرح " المؤدلج " ، باتساع العمل غير النظامي، وضعف الحماية الاجتماعية، وتقييد الحريات السياسية، والتضييق على حرية التعبير، وتولد الإحساس بالإقصاء من برامج التنمية في صفوف المواطنين، خاصة فئة الشباب منهم إذ أصبحت هذه الشريحة عرضة للمغامرة نحو الخارج عن طريق الهجرة السرية، كما عرفت هذه المرحلة عودة الاحتجاجات الشعبية والفئوية باستعمال العنف كوسيلة تعبيرية ورمزية في آن واحد، " ففي عام 2010م تم إحصاء أكثر من 10.000 أعمال شغب في مختلف أنحاء البلاد، وتصيب معظم هذه المظاهرات والاحتجاجات ضد تفشي البطالة وتدهور القدرة الشرائية وتسريح العديد من العمال والموظفين من مناصب عملهم، وكذلك لسوء الأوضاع الاجتماعية وقلة الخدمات العمومية وسوء التسيير وفساد المسؤولين في مختلف المستويات.19". (بلمداني، 2013، صفحة 75)

- شهد سوق العمل في هذه الفترة إعادة النظر في تفعيل دور المؤسسات

وضعية سوق العمل في خضم السياسة التنموية المحلية

- مقارنة سوسيو إقتصادية -

"الوسيطية" في التشغيل، بخلق جهاز المساعدة على الإدماج المهني للشباب، و تخفيف بعض العراقيل في إنشاء المؤسسات المصغرة، مع منح قروض تيسيرية-القرض المضمون-، انطلاقا من المؤسسة البنكية وبالشراكة مع صندوق ضمان قروض الاستثمار من أجل ترقية الشغل، خاصة للشباب المقبل على تجسيد مشاريعه المتمثلة في تجربة المؤسسات المصغرة تشجيعا للمبادرات المحلية، زيادة على ذلك تم استحداث تجربة مبادرة 100 محل في كل بلدية المندرجة ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي التي وجهت خصيصا للشباب الراغب في بعث نشاط تجاري، يساهم من خلاله في التنمية المحلية ضمن البلدية القاطن فيها، تفعيل دور صندوق الزكاة في التصدي للبطالة ومحاربة الفقر، وهنا نلاحظ إعادة الدفع بالمؤسسة الدينية -المسجد- في المساعدة على النهوض بالفئات الهشة في المجتمع، منها العاطلون عن العمل، كما نسجل في هذه الفترة" انطلاقا من المرسوم التنفيذي رقم 07-123 لسنة 2007م، إنشاء الهيئات الخاصة المعتمدة في التثبيت تحت مراقبة الوكالة الوطنية للتشغيل في حدود 18 وكالة خاصة كانت موزعة على 5 ولايات هي : الجزائر العاصمة ، بجاية، بومرداس، وهران وسكيكدة، بقيت فعاليتها مرتبطة نسبيا مع الوكالة الوطنية للتشغيل، ومن المبكر الحكم عليها بالنظر إلى الإمكانيات التي تتوفر عليها آنذاك" (Benhabib, 2017, p. 74.75)

في خضم هذه المعطيات أعلن الديوان الوطني للإحصائيات عن تحسن نسبي في مؤشر التشغيل، وبالتالي انخفاض نسب البطالة بالرغم من التحفظ الذي نسجله على لغة الأرقام، حيث انتقلت " نسب البطالة من 23.7% سنة 2003 إلى 17.7% سنة 2004 ثم إلى 15.3% سنة 2005 ووصلت سنة 2009 إلى 10.2%". (revue statistique, 2005/2006)21

-إن المتتبع لتطور سوق العمل في هذه الفترة يستخلص تغيرا ملحوظا في بنية

اليد العاملة حسب طبيعة مناصب العمل، فأمام تراجع العمل المأجور الدائم برزت فئات مهنية مثل: العمال المؤقتين والمتعاقدين، والعمال المستقلين لحسابهم الخاص، وكذا العمال المستخدمين لدى الخواص، والعمال غير الرسميين في القطاعين الرسمي وغير الرسمي، الذين لم يصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي، والعمال الأجانب-اليد العاملة الصينية و التركية وغيرها- الموجودة في قطاعات محدودة كالبناء والأشغال العمومية .

- تؤكد بعض الدراسات أن سوق العمل في الجزائر أصبح أمام ثلاث تحديات

كبرى هي :1- تحدي تدهور نوعية الشغل الذي يبقى هاجسا لكل الاقتصاديات المتطورة وغير المتطورة وهذا ما دفع المنظمة العالمية للشغل سنة 2000م إلى إطلاق مبادرة لمكافحة العمل غير اللائق، 2- تحدي الديناميكية القوية للقطاع غير الرسمي في البلدان السائرة في طريق النمو ومحاولات اجتثاثه التي لم تعط أية نتيجة ملموسة إلى يومنا هذا، إضافة إلى: 3- تحدي قابلية التشغيل لدى الشباب التي أصبحت معضلة عالمية سواء بالنسبة للاقتصاديات المتطورة أو النامية"22. (صايب ميزات و ترجمة نوار، 2012، صفحة 42)

7.العقد الثاني من الألفية الثالثة

*تحولات وممارسات جديدة

- عرف العقد الثاني من الألفية الثالثة استمرارا لحالة الاحتقان الاجتماعي و

السياسي نتيجة سوء التسيير وقلة الخدمات العمومية، تبذير المال العام، تدهور القدرة الشرائية للمواطن، زيادة حالات الانتحار والهجرة السرية، التسيب الإداري في مختلف المستويات والسخرية من مشاكل المواطنين، وظهر هذا السلوك الاستهتاري لبعض رجال الساسة بقوة من خلال التصريحات المخالفة للواقع ، خاصة بعد مرض الرئيس "بوتفليقة" ، الأمر الذي صار يستفز الناس خاصة الشباب منهم ويدفع بهم إلى تصعيد الاحتجاج بأي طريقة، كونه يشعرهم بمرارة كبيرة، وتعميق اليأس والسخط في نفوسهم والإحساس "بالحقرة" ، بالرغم من الوفرة المالية التي لم تستغل كما ينبغي من أجل الإقلاع ببرامج تنمية محلية فعالة للجزائريين كلهم، كان رد الفعل طبيعيا في زيادة منسوب الاحتجاج الشعبي و الفئوي والقطاعي منها: " احتجاجات البطالين في الجنوب- ورقلة والولايات المجاورة- في سنوات 2013 و 2014م ضد سياسات التشغيل في المنطقة، خاصة ضد مديري وكالات التشغيل باعتماد أسلوب التمييز في توظيف طالبي الشغل وعدم استفادة أبناء المنطقة من مناصب الشغل المتاحة ، وبالتالي حرمان أبناء الجنوب من حقهم في الربح البترولي" (ابناي، 2015)، بالإضافة إلى الإضرابات العمالية في قطاعات مختلفة، كإضراب عمال قطاع التربية والصحة سنة 2018 التي كانت شاهدة على تدهور في الظروف المهنية والاجتماعية لأبناء القطاعين، "وشهدت نهاية العقد الثاني احتجاجات فئوية مختلفة منها: مسيرة عمال عقود ما قبل التشغيل الذين طالبوا بحقهم في الإدماج المهني" (رافع، 2019)، والذي تزامن مع أول حراك اجتماعي احتجاجي موحد لكل الجزائريين سنة 2019 الذي كان بعده الأوضح سياسيا، لكنه ضم قسما كبيرا من الشرائح الاجتماعية و القوى العاملة، سواء الفئة العاطلة عن دخول سوق الشغل أو الفئات الغير راضية عن وضعها ضمنه .

- تشير المعطيات الإحصائية- للنشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال

شهر ماي 2019م- فيما يخص سوق العمل في نهاية العقد الثاني أن هناك "زيادة معتبرة في حجم السكان النشطين اقتصاديا إذ بلغ عدد المشتغلين 1128100 و تميزت هذه الفترة بزيادة في حجم الأجراء الدائمين وكذا المشتغلين للحساب الخاص مقارنة بشهر سبتمبر 2018 يقابله انخفاض في حجم الأجراء غير الدائمين...، وتظهر نتائج المسح أن 16.8 % من إجمالي اليد العاملة تشتغل في قطاع البناء و 16.1 % في الإدارة العمومية دون القطاع الصحي و 15.7 % في قطاع التجارة و 14.9 % في قطاع الصحة و النشاط الاجتماعي ونسبة 11.5 % في قطاع الصناعات التحويلية... ، فيما قدرت نسبة البطالة ب 11.4%." (ONS, 2019) 23 ، كما نستخلص كذلك أن القطاع الخاص أصبح يشغل عددا معتبرا من اليد العاملة مع تمركز معتبر للعنصر النسوي في القطاع العمومي.

- الشيء البارز أيضا بالنسبة لخصوصية سوق العمل في الجزائر خلال الفترة

وضعية سوق العمل في خضم السياسة التنموية المحلية

- مقارنة سوسيو إقتصادية -

الأخيرة، هو التوجه نحو الأعمال الحرة عبر شبكة الانترنت انطلاقا من المبادرات الفردية خاصة بالنسبة لفئة الشباب التي تبحث عن بدائل جديدة للعمل التقليدي، مستغلة بذلك وسائل تكنولوجيا الاتصال والمعلومات التي تساعدها في خلق أشكال جديدة للعمل الالكتروني في مجابهة البطالة، وهنا أصبح الحديث عن سوق عمل رقمي، يوظف أفرادا كوسطاء في العمل أو موزعين أو ممولين..الخ، يتيح للمتعامل منافذ جديدة للتسويق و الترويج لسلع أو فكرة ما ، وتبادل المعلومات، والحصول على مداخيل مادية مقابل خدمات معتبرة، انطلاقا من الاستخدام العقلاني للمواقع الالكترونية، في بعض الأحيان دون التنقل أو اللجوء إلى أماكن محددة لمزاولة هذه الأعمال مثل: الخدمات الالكترونية ، التجارة الالكترونية،..الخ.

- كما اتجه سوق العمل في نهاية هذه الفترة من جهة إلى تشجيع المبادرات

الفردية، التي تحاول خلق الشغل لذاتها عن طريق التعليم المقاولاتي، الذي افتقد حسب منظورنا إلى دراسة المحيط من الناحية السوسيولوجية، و إلى تفعيل دور مركز المهن وناادي البحث عن الوظيفة من جهة أخرى، لغرض رفع القابلية للتشغيل بالنسبة لطالبي الشغل في سوق العمل، خاصة خريجي الجامعات، في ظل واقع اجتماعي لازال أحيانا يسير بمنطق اجتماعي يعتمد على "المعيرة"، التي أصبحت في بعض الحالات شرطا غير معلن عنه في مسابقات التوظيف.

8. الخاتمة

إن وضعية سوق العمل تمثل المحك الفعلي لتمحيص جدوى السياسات

السوسيو- اقتصادية و الحكم عليها، كما يعد أيضا معامل قياس لمستوى التوزيع العادل من عدمه للعوائد الاقتصادية و فرص الترقى في السلم الاجتماعي و تحديد مبلغ العدالة الاجتماعية، بناء على مقدرات البلد ، وعليه فقد لمسنا في هذا العمل المنجز أن سوق العمل الجزائري قد مثل منذ العقود الماضية وصولا إلى حاضره ميدانا نشطا لتجاذب ثلاث حقول رئيسية (الحقل الاجتماعي ،الاقتصادي والسياسي)،لذا حاولنا في هذا العمل أن نقدم للقارئ صورة بانورامية لسوق العمل في الجزائر، بدءا بمرحلة ما بعد الاستقلال و وصولا إلى نهاية سنة 2019م، بالاعتماد على المقاربة التاريخية من جهة ، التي مكنتنا من تتبع وفهم بنية اليد العاملة وحراكها في السوق، وعلى المقاربة السوسيو- اقتصادية من جهة أخرى ، التي مكنتنا من تشريح تصوراتها وممارساتها الاجتماعية، والوقوف على أهم الإشكالات الثقافية والسياسية والاقتصادية التي أفرزها هذا التحول و التي طالت جوانب من العقد الاجتماعي أيضا ، معتمدين في ذلك على عرض المعطيات التي بحوزتنا وتحليلها ومن ثم نقدها.

يعتبر هذا العمل بمثابة لبنة معرفية تضاف إلى التراكمات العلمية المسجلة في حقل سوسيولوجيا سوق العمل، الذي نعتمد مواصلة الخوض في محاولة تحليله وفهمه بشكل أعمق، وفق المعطيات السوسيو-اقتصادية الراهنة.

قائمة المراجع

* الكتب

- جورج الراسي. (2008). الدين والدولة في الجزائر- من الأمير عبد القادر ...إلى عبد القادر. الجزائر: دار القصبة للنشر.
- رانيا بلمداني. (2013). أثر السياسات التنموية في فرص العمل- حالة الجزائر-في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- رحيم حسين. (2013). دور السياسات التنموية في مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر- نموذج التنمية الريفية والسياحية- في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- عبد الرحمان العايب، و ناصر دادي. (2010). البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- مبروك ساحلي. (2013). عدالة توزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل في الجزائر، في الجزائر -إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- محمد قندوسي. (2005). الدولة الحديثة في العالم العربي وظاهرة الربع الطاقوي. الجزائر: دار ابن النديم للنشر والتوزيع

* المقالات

- عبد القادر دبون، و الهواري سويسي. (2004). أثر الخصخصة في الجزائر على وظيفة تسيير الموارد البشرية في المؤسسة. مجلة الباحث (03)، الصفحات 108-109.
- عروس الزبير. (1995). الدين والسياسة في الجزائر- انتفاضة أكتوبر 88 نموذجا. مجلة الدين والسياسة ، صفحة 184.
- فؤاد نوار. (جويلية، ديسمبر -عدد مزدوج-، 2014). العمل والأسرة في خطابات العمال المسرحين من ظرف العمل المأجور العمومي. مجلة إنسانيات (65.66)، صفحة 52.
- محمد صايب ميزات، و فؤاد ترجمة نوار. (2012، 01/06). محمد صايب ميزات: بانوراما سوق العمل في الجزائر-اتجاهات حديثة وتحديات جديدة- الشباب بين الحياة اليومية والبحث عن الهوية. مجلة إنسانيات (عدد مزدوج 55-56)، صفحة 42.

* الرسائل العلمية

- لعيش ليلي. (1998/ 1999). ظاهرة البطالة بين خريجي الجامعات. ظاهرة البطالة بين خريجي الجامعات ، 28. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر.

* المواقع الالكترونية

زهية رافع. (04، 01، 2019). Elbilad TV. تم الاسترداد من Elbilad TV.net:

<https://www.elbilad.net/national>

حسن ابناني. (07، 03، 2015). المناضلة. تم الاسترداد من almounadila.info:

<https://www.almounadila.info/archives/1516>

* قائمة المراجع باللغة الأجنبية

- Benhabib, (. (2017). chômage des jeunes et inégalités d'insertion sur le marché du travail Algérien ; analyses multidimensionnelles et expérimentation. Paris, Economies et Finances: Université Paris-.
- dfgf. (fgf). gdf. fdg: dfg.
- El Kenz, A. (1989). l'Algérie et la modernité ? Sénégal: Codesria.

وضعية سوق العمل في خضم السياسة التنموية المحلية

- مقارنة سوسيو إقتصادية -

- Hammouda, (., & Lassassi, (. (2012). 50 ans d'indépendance : quelle évolution de la situation du marché du travail en Algérie ? Les cahiers du cread.n100.
- Musette, (. (1991). l'emploi des jeunes en Algérie (éd. N26.2eme trimestre). Alger: Les cahiers du cread.
- ONS. (2019). ONS. Récupéré sur ONS: [ons.dz/img/pdf/emploi-chom-mai 2019](https://ons.dz/img/pdf/emploi-chom-mai-2019).
- revue statistique. (2005/2006). emploi-chômage. (n 434. / n0463) . Alger: www.ONS.DZ.
- Revue statistique. (O.N.S). (2005). 15 Rétrospective (1970, 2002). Revue statistique. (O.N.S) . , pp. 52-58.
- saoudi, (., & Djekboub, (. (2005). l'emploi féminin en Algérie. Algérie: institut national du travail.